

درس الفلسفة الرابع: نمو المعرفة وأساليب الاستدلال

الفلسفة والعلم والمنطق الاستقرائي (4)

وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا

تناول هذا الدرس موضوع المصادر الرئيسية للاستدلال، وتحدد بالاستنباط والاستقراء. وقد كانت محاور الدرس كالتالي:

الدليل الاستنباطي والاستقرائي

فالمقصود بالدليل الاستنباطي (القياس المنطقي) بأنه استدلال يعتمد على حالة عامة لينتهي بالنتيجة الى حالة لا تكون اكبر من المقدمة. أما الدليل الاستقرائي فيعرف عادة بأنه استدلال يعتمد على حالات خاصة قليلة لينتهي بالنتيجة إلى حالة عامة، كما هو الحال في القانون الاستقرائي القائل «كل حديد يتمدد بالحرارة»، فلا شك انه ناتج عن اختبار عدد محدود من قطع الحديد بالحرارة.

التمييز بين الاستنباط والاستقراء

والفرق بين الاستنباط والاستقراء، هو ان الاستنباط يستمد صدق نتيجته من ضرورة مبدأ عدم التناقض المنطقي، وذلك باعتبار ان المقدمة فيه تستبطن ذات النتيجة، سواء كانت هذه الأخيرة أصغر من المقدمة أو مساوية لها. أما الاستقراء فإن النتيجة فيه لما كانت زائدة أو انها أكبر من المقدمة، لذا فمن المحال ان تكون مستبطنة داخلها، وإلا لترتيب التناقض، إذ كيف يكون الزائد متضمناً في الفاقد، وكذا كيف يكون الأكبر محتضناً في الأصغر، مع ان عناصرها تشكل نفس التماثل. وعليه فمن الناحية المنطقية ان عدم صدق النتيجة مع المقدمات لا يتضمن التناقض، بخلاف الحال مع الاستنباط. فمثلاً إذا قلنا: زيد يموت، وعلي يموت، وعمر يموت.. الخ، فالإنسان يموت.. نلاحظ ان النتيجة أكبر من المقدمة، وبالتالي قد لا تكون صادقة رغم صدق المقدمة، مما يعني ان القفزة والزيادة في النتيجة تحتاج إلى تفسير، وذلك إذا ما كنا على ثقة بالدليل الاستقرائي.

التمييز بين الاستقراء الناقص والكامل

كما تعرض الدرس الى التمييز بين الاستقراء الناقص والكامل، وكون الكامل يعود الى

الاستنباط لا الاستقراء وفقاً للتعريف.

كما اشار الدرس الى علاقة الاستقراء بالمبادئ العقلية الاولى وفقاً لارسطو.

أنماط الاستقراء

كذلك تعرض الدرس الى ثمانية انماط مختلفة للاستقراء.

مشكلة الاستقراء

واخيراً تعرض الدرس الى المشاكل المتعلقة بالاستقراء. ففي مثالنا الانف الذكر «كل حديد يتمدد بالحرارة» علمنا انه جاء نتيجة عدة إختبارات لقطع محدودة من الحديد، وبالتالي كيف جاز لنا ان نعمم النتيجة ونعتبر كل حديد يتمدد بالحرارة؟ وبعبارة أخرى: كيف نحكم بما هو شاهد على ما هو غائب؟ وكيف نحول ما هو خاص جزئي إلى ما هو عام كلي؟ ومن ثم كيف نبرر عملية اليقين في التعميم، بل وكيف نبرر كذلك حالة اليقين في إثبات القضايا الفردية؟ وكيف يسوغ لنا ان نحول الاحتمال مهما بلغت قوته إلى يقين جازم مطلق؟

وهكذا فإن مشكلة الاستقراء في جوهرها هي مشكلة اليقين والتعميم.

تاريخ تحديد مشكلة الاستقراء

من الناحية التاريخية ان أقدم المصادر التي تطلعنا على الاعتراف بوجود مشكلة في الاستقراء هي تلك التي تعود إلى جابر بن حيان الكوفي خلال القرن الثاني للهجرة، حيث انه لا يرى ما يبرر اليقين في التنبؤ بالحوادث والتعميمات الاستقرائية، ويعتبر ان الدلالة عليها لا تزيد عن محض الاحتمال والظن.

لكن يظل ان الفضل في الكشف عن طبيعة المشكل المنطقي الذي يتضمنه الدليل الاستقرائي؛ يعود إلى الفيلسوف الانجليزي الاسكتلندي ديفيد هيوم (1711-1776) المعروف بنقده للمعرفة ورده على النزعة العقلية.

وقد ارتبطت بهذه المشكلة مشكلة منطقية أخرى تتعلق بمبرر اليقين في القضايا الاستقرائية؛ حتى تلك التي لا تكون لها علاقة بالتعميم؛ كمعرفتنا بوجود واقع موضوعي حولنا، وبوجود زيد وموت سقراط ونشوء الارض.. الخ.

